

# تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة - سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجاً -

## Activating the role of local communities in the framework of the partnership for sustainable local development - a policy clusters in the French experience as a model

د. العابد لزهر<sup>1\*</sup>، د. دهان محمد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة قسنطينة 2، الجزائر، [lazhar.labed@univ-constantine2.dz](mailto:lazhar.labed@univ-constantine2.dz)

<sup>2</sup> جامعة قسنطينة 2، الجزائر، [mohammed.dehane@univ-constantine2.dz](mailto:mohammed.dehane@univ-constantine2.dz)

النشر: 2019/03/31

القبول: 2019/02/21

الاستلام: 2019/01/27

### ملخص

تهدف الدراسة لتوضيح كيفية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال آلية الشراكة ، بعرض تجربة سياسة العناقيد في فرنسا كنموذج، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تنشأ شراكة فيما بينها والشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنجاز المشاريع التنموية. كما توصلت الدراسة من خلال سياسة العناقيد في فرنسا أن تدخل الجماعات المحلية كشريك فاعل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة يتم من خلال المساهمة في إنشاء العناقيد كعضو في مجلس الإدارة، كما تساهم في تمويل وتحسيس مختلف المتعاملين بأهمية إقامة عقود شراكة لإنجاز مشاريع البحث ذات الصبغة المستدامة. **الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة-التنمية المحلية المستدامة-الجماعات المحلية-الشراكة المحلية-العناقيد.

رموز **Jel:** O38, P13, Q01, R58

### Astract

The study aims at clarifying how to activate the role of local communities in achieving sustainable local development through the partnership mechanism, by presenting the experience of cluster policy in France as a model, The study concluded that local communities form a partnership between them and the public-private partnership to carry out development projects.

The study also found that the intervention of local communities as an active partner for achieving sustainable local development through contributing to the creation of clusters is a member of the board of directors. It also contributes to financing and educating various stakeholders about the importance of establishing partnership agreements to achieve research projects of a sustainable nature.

**Keywords:** Sustainable Development - Sustainable Local Development - Local Communities - Local Partnership – Clusters

**(JEL) Classification :** O38, P13, Q01, R58.

\* المؤلف المراسل: د. العابد لزهر، الإيميل: [lazhar.labed@univ-constantine2.dz](mailto:lazhar.labed@univ-constantine2.dz)

## 1. المقدمة

تعتبر التنمية المستدامة في وقتنا الحالي موضوع الساعة على المستوى الدولي والوطني والإقليمي والمحلي، حيث أصبحت الاستدامة بمثابة مبدأ أساسي لا بد من تبنّيه في جميع جوانب الحياة، من أبسط سلوك يقوم به الإنسان إلى أعقده حتى إنها أصبحت محور حملات التوعية ومحورا لشعارات أنشطة المؤسسات وهدفا تسعى المنظمات الدولية لتحقيقه وجوها لتنفيذ السياسات الحكومية والمحلية.

فالتنمية المستدامة في وقتنا الحالي هي مسؤولية الجميع، ولأنها كذلك فإن كل كيان مطالب بأن يكون سلوكه مستداما، لكن هذا السلوك الفردي يمكن مضاعفة نتائجه وتأثيره بجعله يدخل في إطار سلوك جماعي تشاركي، ومن بين الكيانات التي تعتبر بمثابة لبنة لقيام الدولة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي الجماعات المحلية، ومن هنا تأتي مداخلتنا للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده:

**كيف يمكن تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار تشاركي لتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة**

**ضمن سياسة العناقيد؟**

للإجابة على هذا التساؤل سنحاول الإجابة على عدد من التساؤلات؟

– ما المقصود بالتنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة وما العلاقة بينهما؟

– ما المقصود بالشراكة المحلية وما هي أنواعها وأهميتها؟

– ما المقصود بالعناقيد وما دورها الجماعات المحلية ضمنها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

للإجابة على هذا التساؤل والأسئلة الفرعية سنعتمد على منهج تحليلي وصفي، نقدم فيه شرحا لمختلف

مفاهيم الدراسة والعلاقة بين التنمية المحلية المستدامة والتنمية المستدامة وكيف يتم تحقيق هذه التنمية المحلية

المستدامة بتدخل من الجماعات المحلية في إطار الشراكة مع مختلف الأطراف الفاعلين.

سنقسم الدراسة لثلاثة محاور، المحور الأول سنبين مفهوم التنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة وفي

المحور الثاني سنعرض آلية الشراكة المحلية لدعم التنمية المحلية وفي المحور الثالث سنتناول سياسة العناقيد،

حيث سنبين كيف تساهم هذه السياسة في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بمساهمة الجماعات المحلية.

## 2. من التنمية المستدامة إلى التنمية المحلية المستدامة

طغى مفهوم التنمية المستدامة على كل جوانب الحياة ذا بعد العالمي، لكنه يتطلب العمل من مستويات العالمية نزولا إلى المستويات الوطنية والمحلية، وعند هذا المستوى الأخير، تم تعويض مصطلح التنمية المحلية السائد منذ ستينيات القرن الماضي بمصطلح التنمية المحلية المستدامة والذي سنعمل على توضيحه ضمن هذا المحور.

### 1.2 مفهوم التنمية المستدامة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يأخذ حيزا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية والسياسات الحكومية والاتجاهات التي تتبناها المنظمات الدولية بعد صدور تقرير **Gro Harlem Brundtland** الوزيرة الأولى للنرويج ورئيسة المفوضية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، علما أن أسسه وضعت من قبل في مؤتمر روما. ليعبر عن التنمية بأنها تلك التي تحقق احتياجات الجيل الحاضر دون تؤثر سلبا على تلبية احتياجات أجيال المستقبل. فأصبح مفهوم التنمية يتطلب تحقيق التوازن بين تحسين مستوى معيشة الإنسان دون المساس أو الضرر بالبيئة، على أن يكون تحسين مستوى معيشة الإنسان يتحقق على قدر من المساواة بين الدول الغنية والفقير.

ولقد تطور مفهوم التنمية المستدامة ليأخذ بعدا زمنيا أوسع ليكون تلبية هذه الحاجيات مرتبط بمفهوم البقاء والاستمرارية والمساواة (Gagnon, 2005, p 199)، أي أن يحصل كل جيل على ما يحتاج إليه بشكل ملائم دون نقصان في القيمة.

وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد هي التنمية الاقتصادية وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية، ويعتبر تحقيق توافق وتناسق بين هذه الأبعاد تحديا، ما يعني أن التنمية المستدامة ليست مفهوما ذا بعد عالمي فحسب، بل إن الانطلاقة يمكن أن تكون من المستوى المحلي.

## 2.2 مفهوم التنمية المحلية المستدامة

إلى وقت غير بعيد، لم يكن للتنمية المحلية أي دور يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية حين بدأ الاهتمام بنمط التسيير المحلي كبديل لنمط التسيير المركزي الذي كان يسود غالبية الاقتصاديات في العالم (دهان وبيوعتروس، 2008). في عقد الثمانينات بدأ تظهر التعريفات الأولى لمفهوم "التنمية المحلية"، وقد عرفها (Guigue, 1983, p 3) على أنها التعبير على التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتهم المحلية، والتي ستقود إلى تنمية اقتصادية، وتعرف أيضا على أنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم (Greffe, 1984, p 146). وهناك من يعرفها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (دهان وبيوعتروس، 2008). ويعبر عنها البعض على أنها تنمية المجتمع حيث يقصد بها التنمية التي تسعى إلى تشجيع المجتمع المحلي على استغلال موارده بشكل يستجيب لتلبية احتياجات المجتمع بشكل عادل بحيث تعمل السلطات المحلية إلى وضع علاقات تشابك بين مختلف المتعاملين لخلق شبكات تنشط بشكل أخلاقي ضمن سياق العولمة (Ninacs, 2002). من المصطلحات المرادفة للتنمية المحلية نجد مفاهيم كثيرة أخرى مثل التنمية الجهوية، التنمية الإقليمية أو حتى التنمية الاقتصادية المجتمعية (Bouchard, Lévesque, & St-Pierre, 2005). ويعود الاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة لقمة الأرض بـ Rio سنة 1992 ضمن جدول الأعمال 21 (Agenda 21) التي تضمنت في الفصل الثامن والعشرين ما يسمى بجدول الأعمال المحلي (Un agenda 21 local)، وهي تمثل برنامج من الأنشطة للقرن الواحد والعشرين يهدف لتنفيذ التنمية المستدامة على المستوى المحلي (Commissariat général au développement durable, 2010).

لقد اهتمت الهيئات الدولية بالتنمية المحلية المستدامة وعلى رأسها الأمم المتحدة، انطلاقا من كون الجماعات المحلية تعتبر نقطة انطلاق في بناء واستغلال وإصلاح البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (ONU, s.d).

والتنمية المحلية المستدامة لا تعني انغلاق الإقليم على نفسه بل ينبغي أن يكون ذلك تحت شعار التفكير محليا والاستجابة الدولية، غير أن هذا الانتقال من البعد الوطني والدولي للتنمية المستدامة إلى المستوى المحلي تواجهه بعض الصعوبات، حيث أن المشاكل البيئية ذات البعد العالمي قد تفقد معناها على المستوى المحلي بسبب تجزئة الموارد وصعوبة تجزئة المشكلة بين مختلف الأقاليم، ما يعني إمكانية تحسين مستوى إقليم على حساب آخر فالمشاكل البيئية العالمية ليست قابلة للتجزئة وأن تجزئتها تتطلب جهودا أكبر لحلها. فالنجاح في تطبيق التنمية المحلية المستدامة سينتج عنه أقاليم متميزة، ولكي يتحقق ذلك لابد من توفر مجموعة من العوامل، وتتمثل في (Proulx, 2002):

- إقامة أنظمة إنتاج تتضمن تركيز كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وجود ديناميكية سريعة للأنتشطة المقاولاتية في كل قطاع نتيجة توفر مناخ للثقافة الصناعية؛
  - إقامة أنظمة إنتاج ترتكز على المعرفة المحلية وقدرة على البحث والتطوير (الإبداع)، وإنتاج يرتبط بالسوق الدولية ويتمتع بالمرونة للتأقلم السريع مع التغيرات المحلية والدولية؛
  - وجود هيئات ومؤسسات حكومية محلية لامركزية؛
  - وجود إحساس بالانتماء والمصلحة العامة للإقليم.
- كما تواجه سياسة التنمية المحلية معضلات عدة يجب تجاوزها، خاصة ما تعلق منها بضبط صلاحيات السلطات اللامركزية وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة المركزية، ويكرس القانون الجزائري لمفهوم التمكين؛ حيث يعطى للهيئة المحلية السلطة والقدرة على التصرف في حدود ما تتوفر لديها من موارد، وأن للسلطات المحلية تعد مجالا للتصرف والتأثير في سلوك الآخرين في حدود مجالها الجغرافي بشكل مستقل، حيث يعتبر التمكين بمثابة أداة تستخدمها السلطات المحلية لأداء المهام الموكلة لها (Tremblay, Tremblay, & Tremblay,

(2002) ، لكن تبقى الإشكالية التي تطرح نفسها هي مجالات هذا التمكين ومستوى تفويض السلطات والحرية في اتخاذ القرارات.

### 3. الشراكة المحلية

الشراكة هي علاقة بين طرفين أو أكثر يسعى كل واحد ضمنها للحصول على الموارد التي تنتقصه من حيث الكم أو الكيف ما يسمح لكل طرف بتحقيق الحجم الأمثل وعدم التوقف عن النشاط بسبب نقص الموارد، ويوجد كل طرف منفذا لاستخدام فائض الموارد التي لديه، ولقد تبنت الجماعات المحلية هذا الأسلوب لتحقيق هذه المزايا وغيرها في إطار ما سنصطلح على تسميته بالشراكة المحلية التي سنحاول توضيح مفهومها وشروط تحسين أدائها وكيف يمكن للجماعات المحلية تبينها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

#### 1.3 مفهوم الشراكة المحلية

يقصد بالشراكة المحلية حسب (وزراء الداخلية المغربية، 2011) هي مجموع الاتفاقيات التي تبرمها الجماعات المحلية مع مؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص لإنجاز مشاريع مشتركة ذات منفعة عامة، كما تتجلى في العلاقات التي تقيمها الجماعات المحلية فيما بينها أو مع مؤسسات عمومية أو مع جمعيات المجتمع المدني لتدبير المرافق العمومية سواء مع القطاع الخاص أو بواسطة شركات التنمية المحلية والشراكة المحلية حسب هي شبكة من العلاقات والتكافل في مستوى إقليم تهدف لتقييم أكثر للإمكانيات وتنمين الأنشطة القطاعية ضمن رؤية بينية أفقية للمختلف القطاعات المنتمة للإقليم، وبعيدا عن العلاقات الاقتصادية الشراكة المحلية تهدف لإنشاء أو إعادة إنشاء رابط اجتماعي من أجل تحديد هوية للإقليم، ووفقا لسياسة الشراكة (Bouchard, Lévesque, & St-Pierre, 2005) لن يكون دور الدولة والجماعات المحلية ممثل فقط في عمليات التخطيط ووضع الاستراتيجيات التنموية بل سيكون دورها كمحفز ومنشط للعمليات التنموية، حيث يتدخل جميع الأطراف ضمن الإقليم من مؤسسات اقتصادية وجمعيات تعاونية ومختلف الشركاء الاجتماعيين في عملية التنمية المحلية.

وعليه يصبح مشروع التنمية المحلية بمثابة مشروع تنمية تشاركي يتم فيه استخدام الموارد المتاحة للمتعاملين داخل الإقليم، وهذا الاستخدام المشترك للموارد بين مختلف المتعاملين هو ما يضع الإقليم في حركية دائمة وأمام تحد وضغوطات للدخول للاقتصاد العالمي (Fontan, Klein, & Tremblay, 2002, p 103-124) ، لذا فإن الشراكة التي تبنيها الجماعات المحلية يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط لتتسم بالفعالية لمواجهة الصعوبات والاستفادة من الفرص.

### 2.3 شروط الشراكة المحلية الفعالة

تتمثل هذه الشروط حسب (وزار الداخلية المغربية، 2011) في:

- وجود مصالح مشتركة بين مختلف الأطراف المشاركة في المشروع؛
  - تحديد خصائص المشروع الذي تتمحور حوله اتفاقية الشراكة أي تحديد تحديات ومزايا المشروع؛
  - تحديد السياق الديناميكي الذي تتم خلاله اتفاقية الشراكة ما يتيح تحديد مختلف الاحتياجات في كل مرحلة من مراحل تنفيذ مشروع الشراكة؛
  - استيعاب مضمون التعاون والشراكة بمعنى أن الأطراف المتفقة على إنجاز مشروع يجب أن تكون واعية بأهمية الاتفاق ولها توجه نحو تقاسم المسؤوليات والتكاليف؛
  - عدم إقصاء أي طرف ضمن الاتفاق مهما كانت طبيعة وحجم مساهمته في إنجاز المشروع؛
  - المرونة في التعامل مع مختلف المتغيرات التي تقتضيها ظروف إنجاز المشروع بمعنى وجود استعداد لحل المشاكل بشتى الطرق الممكنة والبحث عن الموارد الإضافية؛
  - القيام بعملية المراقبة والتجديد والمتابعة المستمرة لمختلف المراحل التي يتم خلالها إنجاز المشروع.
- ومن خلال هذا الطرح الذي تقدمت به وزارة الداخلية المغربية حول شروط فعالية اتفاقيات الشراكة نجد من بين المضامين التي لم يتم التصريح بها هو عنصر الثقة، فمهما كانت طبيعة الاتفاق الذي يجمع بين طرفين أو أكثر فانعدام الثقة سيؤدي إلى فشل الاتفاق، ومعنى ذلك أن العقود يجب أن تكون مضبوطة في أدق تفاصيلها بين الطرفين منذ البداية حيث تحدد فيها مهام ومسؤوليات وسلطات والمزايا التي يحصل عليها كل طرف من الاتفاق.

### 3.3 أنواع الشراكة المحلية

تبرم الجماعات المحلية اتفاقيات عديدة ما يسمح بوجود تنوع في الشراكات المحلية، فنذكر منها:

#### 1.3.3 الشراكة بين الجماعات المحلية

هي الشراكة التي تجمع بين هيئتين محليتين (بلديتين أو أكثر) ومن بين أهم أشكالها أن تأخذ صفة التوأمة وهي بحسب (CERCOOP F-C, 2006) اتفاق سياسي بين بلديتين ليس له بعد زمني محدد يتطلب مشاركة مباشرة للمواطنين للبلديتين في مختلف العمليات والأنشطة ومصدر للتعلم ووسيلة للتحسين والقيام بالأنشطة والمشاريع، وهي لقاء لبلديتين تجتمعان فيما بينهما لمواجهة المشاكل وتطوير علاقات صداقة فيما بينها أكثر عمقا، ورغم أن التوأمة ظهرت منذ عقود طويلة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لتجمع بين بلديات تابعة للاتحاد الأوروبي إلا أنها حاليا توسعت لتجمع بين بلديات تنتمي لضفتي البحر الأبيض المتوسط.

فالتوأمة هي علاقة شراكة تجمع بين الجماعات المحلية بهدف الاستفادة من تجارب بعضها البعض عملا بمبدأ التشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة التي يمكن أن تشارك في إنجاز مشروع أو عدة مشاريع تعاونية حيث تتطلب هذه العملية التشاركية وجود ضوابط وصرامة وتقاسم واضح للسلطة وتبادل المعلومات بين مختلف الأطراف (Deschênes, 2002, p 151-165).

#### 1.3.3 الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP

الشراكة بين القطاع العام والخاص -نقصد بالقطاع العام في دراستنا الجماعات المحلية علما أنه يشمل كل الهيئات الحكومية من وزارات ومديريات تابعة لها- وتعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات أهمية في تحقيق مشاريع التنمية المحلية المستدامة التي تسمح بتقديم خدمات البنى التحتية والخدمات الحكومية بشكل عامو بجودة عالية من خلال استخدام الموارد المالية للهيئات الحكومية والتكنولوجيا والكفاءات التي يمتلكها القطاع الخاص.

ويتحمل كل طرف المخاطر التي يكون أقدر على إدارتها فيتحمل القطاع الخاص المخاطر المتعلقة بالعمليات التي يتكفل بالقيام بها مثل تحمل مخاطر البناء والتشغيل في حين يتحمل القطاع العام المخاطر المتبقية وأوضحها المخاطر السياسية والتنظيمية، وقد يتم تغطية هذه المخاطر عن طريق الضمانات الحكومية



عندما يكون القطاع العام في وضع يؤهله لتوقع المخاطر والسيطرة عليها، لكن قد ينعكس ذلك سلبا على الأداء الحكومي خاصة في إطار إعداد الموازنة المالية وتتفاقم حدة هذه المخاطر أثناء الأزمات ما يتطلب وضع جهاز استشرافي يتوخى الحذر في اختيار المشاريع المشتركة (أكيويبي، هيمغ، وشوارتز، 2008).

والشراكة بين القطاع العام والخاص تأخذ أشكالا متعددة حسب نوعية الأصول التي تكون موضوع الاتفاق ومسؤولية القطاع الخاص ضمن الاتفاق والآلية التي يحصل بها القطاع الخاص على الموارد المالية، ومن أهم أشكال الاتفاقيات من نوع البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT (Transfer أو من النوع البناء ونقل الملكية والتشغيل BTO والاتفاقيات من نوع البناء التملك Own والتشغيل والتحويل BOOT ففي النوع الأول لا يتم نقل الملكية إلا بعد الانتهاء من عملية التشغيل خلال مدة معينة وفي النوع الثاني يتم نقل الملكية بمجرد الانتهاء من عملية البناء ومن ثمة الاستمرار في عملية التشغيل وهذا النوع يتم تبنية في البنى التحتية الجديدة ويتم تمويله من طرف الحكومة والجماعات المحلية أو من طرف الجهة المستفيدة من البنى التحتية.

وهذه الاتفاقيات قد تأخذ شكل امتياز Franchise يعطى للقطاع الخاص حق التمتع بأصل يمتلكه القطاع العام عن طريق الإيجار، وقد تأخذ الشراكة بين القطاع العام والخاص أشكالا خيرية أو تطوعية تدخل في إطار المبادرات المجتمعية، وفي إطار تحقيق التنمية المحلية تقوم بعض الجماعات المحلية بإبرام اتفاقيات شراكة مع المؤسسات التي تنشط على المستوى المحلي بتبني بعض أبعاد التنمية المحلية المستدامة مثل التركيز على توظيف العمالة المحلية وتوثيق العلاقة مع مختلف مراكز التكوين والمدارس، ففي فيفري 2016 تم إبرام اتفاقية بين مجمع Casino وبلدية باريس ليوظف المجمع العمالة المحلية مع استفادته من بعض الخدمات التي تقدمها البلدية (Groupe Casino, 2016).

إلا أن هذه الأدوار ليست سوى وظائف تقليدية ومهام روتينية للبلديات والولايات يجب عليها القيام بها لتحقيق المصلحة من وجودها ككيانات سياسية واجتماعية واقتصادية، ورغم أن القيام بهذه المهام يتم بالتعاون مع مختلف المديرية الولائية (مديرية النقل، مديرية السكن...) والكثير منها يوكل للخواص في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP، فإن ذلك قد جاء في إطار إستراتيجية التخريج Externalisation حيث تخلت البلديات عن بعض المهام، كبديل عن الاستثمار في بعض الأنشطة.

وقد أدت الشراكة مع القطاع الخاص إلى تجاوز الكثير من العقبات وتحسن في أداء بعض المهام، لكن ذلك ينسب لإستراتيجية التنمية التي انتهجتها الدولة بالدرجة الأولى، فالسياسة الوطنية في إطار تحقيق التنمية المحلية كانت عبارة عن ردود فعل وعلاجات ولم تكن من قبيل الخطط العملية الفعالة، لذا لا يجب فقط أن نولي أكثر القضايا الحضرية أولوية أكبر في السياسة الوطنية ولكن قد تكون هناك الحاجة لسياسات جديدة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ويتعين على الحكومات على جميع الأصعدة أن تعيد دراسة جميع أدوارها ومسؤولياتها وأن تتخذ الأسباب الكفيلة بتشجيع التعاون المثمر في إطار تشاركي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2006).

إن تبني الشراكة من طرف الجماعات المحلية مع مختلف الأطراف تعتبر أداة تتكيف بها مع أنظمة الإنتاج المرنة، حيث يكون للجماعات المحلية قدرة على التكيف مع مختلف التغيرات ضمن المحيط الذي تنتمي إليه، وتكون لها قدرة على التعامل مع الشريك أو الشركاء المناسبين الذين يقدمون أفضل المشاريع باستخدام أحدث التكنولوجيات، فالشراكة في إطار التنمية المحلية هي بديل عن قيام الجماعات المحلية في إنجاز تعهداتها والمشاريع التنموية بنفسها انطلاقاً من مواردها الخاصة التي يمكن أن تتقادم وتفويض ذلك لأطراف آخرين وفق الاتفاقيات المذكورة أعلاه.

لكن إشراك القطاع الخاص ضمن سياسات التنمية المحلية المستدامة تواجهه معضلة إمكانية الإقصاء الذي تقوم بها المؤسسات الخاصة تجاه منافسيها بسبب النفوذ الذي قد تكتسبه نظير علاقاتها الخاصة بأصحاب النفوذ في السلطة المحلية، الذي كثيراً ما يترتب عنه فساد إداري ومالي يقضيان على كل مبادرات التنمية المحلية والنوايا الحسنة للقيام بمشاريع التنمية المحلية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2006)، وهو ما يتطلب توفير آليات تشريعية وتنفيذية تسمح بالرقابة الفعالة وترسيخ لمبادئ الشفافية والمساواة والمنافسة الحرة. وعلى الجماعات المحلية أن تقوم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على متطلبات الإبداع وتحسين تنافسية قطاع الأعمال، فوفقاً لـ (Word economic forum, 2014) فإن التنمية تتركز على المتطلبات الأساسية وتتمثل في توفير البنى التحتية وتحسين محيط الاقتصاد الكلي وتوفير خدمات الصحة والتعليم والمؤسسات الحكومية وتعتبر عوامل دفع للتنمية، ثم تأتي عوامل الفعالية مثل التكوين والتعليم العالي وتحسين

مؤشرات أسواق السلع والعمل والمحيط المالي وتوفرها يعني أن التنمية الاقتصادية تحركها عوامل فعالية، ثم تأتي عوامل الإبداع لتكون محركاً للتنمية، وتوفير المتطلبات الأساسية وعوامل الفعالية دون توفير متطلبات الإبداع سيجعل من مستوى التنمية داخل الدولة في مراحل متأخرة، بخلاف أن تقدم الدولة في توفير متطلبات الإبداع وتنافسية قطاع الأعمال هو ما سيضع مستوى التنمية في مرحلة متقدمة. إن المسؤولية الكبرى يجب أن تقع على السلطات العمومية المركزية وعلى الجماعات المحلية نفسها، وتتطوي هذه المسؤولية على تهيئة الظروف والبيئة المواتية التي تتيح تأمين وتعبئة الموارد المالية اللازمة للاستثمار المحلي (دهان وبوعتروس، 2008)، وتذليل كل العقبات التي من شأنها أن تعيق ذلك. وعليه فإن الجماعات المحلية وفي إطار نهج الشراكة الذي تتبناه، عليها ألا تركز على أداء وظائفها التنموية بطرق متقدمة بل عليها أن تتحول إلى تبني أساليب حديثة وتعتمد أكثر على أنشطة البحث والتطوير، باعتبارها مؤشراً قوياً على قطع شوط وخطوات كبيرة في مسار التنمية، بوضع آليات وسياسات تُفَعِّل تدخلها في هذه المشاريع.

ومن التجارب التي يمكن أن نشير إليها في هذا الصدد هي التجربة الفرنسية، حيث شجعت على تدخل الجماعات المحلية في أنشطة البحث والتطوير ضمن سياسة العناقيد، وقد تعدى هذا التدخل إلى تقديم المساهمات المالية، فالعناقيد تعتبر بمثابة عامل مسرع لقيام أنشطة البحث والتطوير التشاركية التي تجمع بين عدة أطراف ضمن مجال جغرافي محدود حيث يكون للجماعات المحلية دور في ترقيتها وتنميتها، وفيما يلي سنتعرف على مفهوم العناقيد وكيف تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة مع الإشارة إلى دور الجماعات المحلية في أنشطة العناقيد وبشكل خاص مشاريع البحث والتطوير ذات الطابع المستدام.

#### 4. سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجاً

تعد تجربة العناقيد الفرنسية من التجارب العالمية الرائدة في تفعيل دور الجماعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة المنشودة، وسنقوم باستعراض هذه التجربة واستخلاص الدروس والعبر منها.

#### 1.4 مفهوم العناقيد

تعرف كثير من مناطق العالم بصناعات أو أنشطة تتخصص فيها وتكون لها سمعة جيدة في ذلك المجال، وقد اكتسبت هذه السمعة عبر قرون طويلة من الزمن ولا تزال تعرف بها لغاية أيامنا هذه، وحديثاً يعرف وادي السيلكون بالتكنولوجيات البارزة وتشتهر منطقة City في لندن بالمعاملات المالية، فهذا التركيز الجغرافي للأنشطة استهوى البشرية من أزمنة بعيدة ولا يزال، وهذا التركيز أدى إلى تخصص بعض المناطق في الأنشطة سمح لها بالسيطرة على التجارة العالمية فيها، ومن أمثلة ذلك (PIPSO, 2014): كوستا برفا، إسبانيا: تزود 70% من الفلين في العالم للخمور. ومقاطعة لين، أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية: تزود 70% من بذور المتداولة دولياً؛ وخراسان تنتج من 80% من الزعفران في العالم.

أما من الناحية العلمية وفي المجال الاقتصادي فينسب أول اهتمام بهذا التركيز الجغرافي للأنشطة لألفريد مارشال الذي تحدث عن أهمية المقاطعات District في تحقيق اقتصاديات الحجم الخارجية، لكن الاهتمام بها توارى منذ ذلك الحين إلى أن ظهرت كسياسات صناعية في إيطاليا واهتم بها بعض الباحثين حيث أحيوا هذا المفهوم وأشادوا بأهمية التجمعات الصناعية، لكن يمكن القول أن الانطلاقة الحقيقية للعناقيد حيث أخذت منحاً تصاعدياً سواء من الناحية العملية أو العلمية كانت بعد صدور كتاب تنافسية الأمم.

والعناقيد هي كيانات تتمثل في تركيز مجموعة من المتعاملين المبدعين مرتبطين فيما بينهم (مؤسسات صناعية، مؤسسات البحث والتعليم العالي ومؤسسات أخرى) ينشطون في ميدان موحد، وهؤلاء المتعاملين يتقاسمون رؤية مشتركة لدينامكية النمو وتنمية نهج تشاركي لتقاسم المعارف من أجل الإبداع واكتساب مزايا تنافسية (DGCS, 2010) لذا فإن العناقيد تعتبر أنظمة إبداع، تعمل على تشجيع كل الأطراف المنتسبين إليها على المشاركة في إنجاز مشاريع البحث والتطوير ونشر المعرفة وتنميتها فيما بينهم، فالعناقيد تساهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية لمساهمتها في تنمية اقتصاد المعرفة (Asheim, Cooke, & Martin, 2006, p 1-29). وفي إطار تبني العناقيد ضمن السياسات الحكومية فقد أعطيت لها تسميات عديدة ومهما اختلفت التسميات فإنها تشترك في مفهوم واحد أنها تجمع وترتكز جغرافياً لكيانات مرتبطة فيما بينها بشكل أفقي وعمودي تشكل مع بعضها سلسلة صناعة، وتختلف وتتوزع الصناعات ضمن العناقيد، من قطاع الفضاء والطيران والصحة والبناء والصناعات الميكانيكية والإلكترونيات، وإنشاء العناقيد يتطلب تحديد مختلف الأطراف المنتمين إليه وهم

المؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية وبشكل خاص الجماعات المحلية وغرف التجارة والصناعة والممولين والجهات العلمية والأكاديمية (PIPSO, 2014, p 14).

#### 2.4 أهمية العناقيد في التنمية المحلية المستدامة

تعتبر العناقيد كسياسة تصنيعية تضع من خلالها الدولة ممثلة في الهيئات الحكومية المحلية التابعة لها استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية والمحافظة على البيئة (EEDA and GCP, 2010) أي أنها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن العناقيد هي تجمعات صناعية تعمل على تشجيع التعاون بين مختلف الأطراف المنتمية أو المنتسبة إليه، لإنجاز مشاريع البحث والتطوير، وبالتالي فهي (أي العناقيد) هي سياسة تسمح بالاستفادة من مزايا التحالفات الاستراتيجية ومختلف أشكال التقارب والشراكة بين المتعاملين.

ومن بين مزايا الشراكة أنها تعتبر مجالاً لتبادل الخبرات، وتحقيق أثر التعاضد Synergie بين مختلف الأطراف المنتمية إليه، حيث يكون مجموع النتائج في إطار العمل الجماعي أكبر من مجموع النتائج في إطار العمل المنفرد، كما يعتبر التقارب الجغرافي ذا أهمية في تحقيق اقتصاديات الحجم الخارجية حيث تنخفض التكاليف التي تتحملها الصناعة.

وسياسة العناقيد تسمح بتوفير مناصب عمل جديدة منها ما هو دائم كما تشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبمعنى آخر تشجيع المقاولاتية، وتحفيز المؤسسات على ممارسة أنشطة دولية أقلها التصدير، ويعتبر الإبداع نواة ظهور سياسة العناقيد في القرن الحالي والذي من خلاله يتم تنمية وتطوير البنى التحتية، وإيجاد أفكار وحلول للمحافظة على البيئة والصحة والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المتجددة، ضف إلى ذلك يتم تنمية الكفاءات والتشجيع على أنشطة التدريب ونشر المعرفة ونشر المعلومات وتوزيعها على نحو عادل ومتساو.

وفيما يلي عرض لأهمية العناقيد، بالتركيز على هدف تحسين مستوى المعيشة، وترقية أنشطة البحث والتطوير التي تتضمن تحقيق جوانب عديدة من أهداف التنمية المستدامة بشكل عام والتنمية المحلية المستدامة بشكل خاص وفي هذه النقطة الأخيرة سنركز على التجربة الفرنسية.

### 3.4 العناقيد وتحسين مستوى المعيشة

تختلف مساهمة العناقيد في تحقيق التنمية المحلية المستدامة باختلاف أنواعها وذلك حسب مناطق تواجدها ونوع الأنشطة التي تتركز عليها، حيث أن انتشارها في المناطق النائية نجد أن أنشطة العناقيد على تكنولوجيا قاعدية ويعمل فيه أفراد يحصلون على دخل ضعيف يجعل من مساهمتها تتوقف على تحسين مستوى معيشة الأفراد في تلك المناطق، لكن بتواجد العناقيد في التجمعات السكانية أو المدن الكبرى فإن أنشطتها ستتحول إلى تكنولوجيات بارزة ما يؤدي إلى تحسين كبير في مستويات الأجور وتبني مشاريع بحث أكثر تقدماً، وفيما يلي تمييز للعناقيد وفق مساهمتها في تقليص معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة المجتمعات التي تتواجد فيها (UNIDO, 2004):

- أ. العناقيد في المناطق الحضرية تساهم بشكل فاعل في تخفيض معدلات الفقر مقارنة بالعناقيد في المناطق الريفية؛
  - ب. العناقيد النائمة التي تقدم منتجات بسيطة بالكاد تلبي الاحتياجات المحلية والعناقيد الديناميكية تعتمد على تكنولوجيات متطورة فإن مساهمتها تكون أكثر فعالية في تخفيض معدلات الفقر وتكون للمؤسسات ضمنها أنشطة دولية أقلها القيام بعمليات التصدير؛
  - ج. التقسيم الآخر للعناقيد يميز بين عناقيد البقاء على قيد الحياة وهي تلك التي تتركز في المناطق الريفية وضواحي المدن الكبرى حيث تتمتع بوجود بطالة مقنعة، ثم تأتي عناقيد الإنتاج الضخم هي أكثر تقدماً من سابقتها لكن توجهها محلي وفي نفس الوقت تواجه منافسة خارجية، أما النوع الثالث من العناقيد فهي عناقيد العابرة للقوميات تكون أكثر تقدماً وتوفر مناصب عمل أكثر.
- أما العناقيد في فرنسا فتتقسم إلى عناقيد وطنية وعناقيد ذات توجه عالمي وعناقيد عالمية، الأول يعتمد على تكنولوجيات قاعدية والنوع الثالث على التكنولوجيا البارزة في حين النوع الثاني المنافسة فيه ذات طابع إقليمي.

### 3.4 دور الجماعات المحلية في ترقية الإبداع ضمن سياسة العناقيد الفرنسية

يأتي الإبداع على رأس أولويات سياسة العناقيد، حيث تضيف لها صبغة محلية على اعتبار أنها تجمع لعدة مؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة، ويمكن القول أن مشاريع الإبداع ضمن العناقيد في وقتنا الحالي

ووفق التجربة الفرنسية هي ذات بعد مستدام، بل إن قرارات التمويل لمختلف هذه المشاريع تخضع للتقييم على هذا الأساس، ويعبر عنه بالأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العام ISEEG لمشاريع البحث وهي تعبر عن مجموع التكاليف التي يتحملها الأطراف المنتمين للعنقود نتيجة ظهور تكنولوجيا جديدة وفق دليل التنمية المستدامة لمشاريع البحث والتطوير (MEEDDAT, 2013)، حيث يعتبر بمثابة مرشد في وضع المشاريع الإبداعية في دفتر الشروط وأساس لتقييم المشروع من حيث التنمية المستدامة، والملاحظ حول مشاريع الإبداع بالرغم من أن تقييمها وقبولها يتم على المستوى المحلي وفق المجال الجغرافي الذي تنتمي إليه الأطراف القائمة على إنجازها، لكن أبعاد ونتائج أنشطة البحث والتطوير هي ذات بعد عالمي.

وقد وصلت نسبة عدد المشاريع الممولة في إطار التنمية المستدامة في بعدها البيئي إلى 30% كما تعدت نسبة عدد العناقيد التي تبنت مشاريع البحث والتطوير في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة الـ 60% حيث وصل عدد العناقيد التي تبنت مشاريع بحث وتطوير مستدامة الـ 30 عنقوداً كما تعدت نسبة مصادر التمويل المخصصة لمشاريع التنمية المستدامة 30% في إطار الدعوة لإنجاز المشاريع الإبداعية العاشرة والحادية عشرة. فلو تتبعنا مختلف مشاريع البحث والتطوير فهي لم تكن ذات توجه محلي، حيث يشير الموقع الخاص بأقطاب التنافسية إلى أن مختلف مشاريع البحث والتطوير التي تم إنجازها أو تلك التي هي قيد الإنجاز في إطار تشاركي، لا تخدم مشاريع واستراتيجية التنمية المحلية على نحو مباشر، بل تخدم اهتمامات المؤسسات ومراكز البحث والجامعات التي تسعى لتحسين تنافسيتها ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى العالمي وأقله المستوى الإقليمي (الاتحاد الأوروبي)، حيث يتوقف تدخل الجماعات المحلية على توفير مناخ مناسب للتقارب والتمويل، وهنا قد تطرح إشكاليات مثل:

- من هم الأطراف الفاعلين ضمن مجموعات العناقيد؟ من يتخذ القرارات ضمن العنقود؟ من يقوم بتقديم

الاقتراحات حول مشاريع البحث والتطوير؟ (Sugden, Wei, & Wilson, 2002, p 61-95).

لكن وبالعودة إلى نظام اختيار المشاريع الإبداعية التي يتم تبنيها ضمن سياسة أقطاب التنافسية الفرنسية، فإن التضارب في المصالح لاتخاذ القرارات يمكن تجاوزه، إذ أن الأطراف المنتمية للعنقود ومن بينها الجماعات المحلية يمكن لها أن تقدم اقتراحاتها بمضمون مشروع البحث والتطوير -الذي تتبناه مؤسسات الأعمال ومخابر

البحث - والذي يقدم لمجلس إدارة العنقود للتأشير عليه بعد دراسته ومن ثمة تحويله للجهة الممولة، وبالتالي فإن المؤسسات ومراكز البحث وبالتعاون مع الجماعات المحلية يتم اقتراح مشروع البحث والتطوير الذي قد يكون باقتراح من الجماعات المحلية لحل مشكل على المستوى المحلي وتكون له تبعات إيجابية على المستوى الدولي، ورغم أن اقتراح المشاريع يمكن تجاوزه لكن الإشكالية الأخرى التي يمكن أن تطرح هي كيف يتم الاستفادة ومن يستفيد من نتائج البحث والتطوير عند تسويقها؟ وهنا يمكن أن تظهر أزمة ثقة بين الأطراف والتي تعتبر عاملاً في نجاح سياسة العناقيد.

ورغم أن وجود مثل هذه الإشكاليات هي أمر وارد لا يمكن تجاوزه بشكل نهائي بسبب الشك وأزمة ثقة، فإن الشراكة هي أمر واقع وأساسي لاستمرار سياسة العناقيد، ففي فرنسا استطاعت سياسة العناقيد بتواجد الجماعات المحلية أن تحقق تقارباً بين العديد من المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية لإنجاز مشاريع البحث والتطوير، وقد تعدى دور الجماعات المحلية تحقيق التوافق والتقارب بين مختلف الأطراف إلى القيام بعملية التمويل لمشاريع البحث والتطوير، وهذا التمويل في حد ذاته جاء ضمن إطار تشاركي مع ما يعرف بالصندوق ما بين الوزارات **Fond Unitaire Interministériel (FUI)** الذي يعتبر أحد أهم الجهات الممولة لمشاريع البحث، وفيما يلي جدول يبين تطور حجم التمويل المقدم من طرف الجماعات المحلية وعدد مشاريع البحث والتطوير.

الجدول رقم (1): تطور مساهمة الجماعات المحلية في إنجاز مشاريع الإبداع في فرنسا (2007-2012) (وحدة: مليون يورو)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
139	161	147	176	210	155	عدد المشاريع الممولة
95	109	118	128	152	125	حجم التمويل (مليون يورو)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على (DGCIS, 2013)

ولأن الدول المتقدمة تتبنى مشاريع البحث والتطوير في صيغ عديدة منها ما يرتبط بالسياسات المالية للدولة من إعفاء كلي أو جزئي من الضرائب على الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير وتقديم قروض على هذه الأنشطة، هنا لا بد أن نشير إلى نتائج وتأثير سياسة العناقيد على البحث والتطوير (على الإبداع) تتطلب



تناولها على مستوى كل عنقود ثم على مستوى العناقيد ككل وليس على المستوى الوطني، الأمر الذي يسمح بتقييم سياسة العناقيد في ترقية أنشطة البحث والتطوير.

ضف إلى ذلك فإن المؤسسات المنتمية للعناقيد هي في الأصل مؤسسات مبتكرة، وانتسابها للعناقيد هو بهدف زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وليس تخفيض نفقاتها الخاصة على هذا المجال، فالتمويل الحكومي ليس بديلاً للتمويل الخاص، لكن هذا الانتساب ساهم في زيادة نفقات البحث والتطوير كما أنه ساهم في زيادة عدد العاملين خاصة في مجال الإبداع مقارنة بمؤسسات أخرى لا تنتمي لأي عنقود وتمارس أنشطة الإبداع (العابد وقرشي، 2015) كما أن مستويات الأجور في المؤسسات المنتمية للعناقيد كانت في معظمها مرتفعة في دول الاتحاد الأوروبي بما في ذلك في فرنسا.

ومن جهة أخرى لو ننظر إلى العناقيد كسياسة لتحقيق التنمية المحلية فهي تظهر من خلال التشجيع على إنشاء المشاريع الجديدة أي تشجيع أنشطة المقاولاتية خاصة تلك التي تمارس أنشطة البحث والتطوير، ولانتماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعناقيد في إطار ممارسة أنشطة البحث والتطوير أثر إيجابي على زيادة النفقات المخصصة لهذه الأنشطة، وهذا من خلال زيادة عدد المستخدمين في هذه الوظائف وكذلك ارتفاع الأجور المخصصة للمهندسين والعاملين في مجال البحث والتطوير، وهذه الزيادة في النفقات مصدرها الدعم المباشر الذي حصلت عليه المؤسسات أو القروض على ضرائب البحث، فهذه الزيادة ليست بديلاً للإنفاق الخاص الذي كانت تقوم به المؤسسات وإنما لها أثر إضافي على زيادة النفقات (Bellégo & Dortet-Bernadet, 2013). وبالعودة للتجربة الفرنسية في مجال تنمية الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص لدعم التنمية المحلية، يمكن القول بأنها تجربة يمكن الاستفادة منها، حيث نجد أن الجماعات المحلية ومختلف الهيئات الحكومية من غرف للتجارة والصناعة هم أعضاء دائمين في حوكمة العناقيد، بغرض توفير كل التسهيلات الإدارية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لمشاريع البحث والتطوير وبشكل خاص تلك المتعلقة باستراتيجية التنمية المستدامة في إطار الحفاظ على البيئة والاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة.

## 5. الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع التنمية المستدامة الذي يعتبر موضوع الساعة على كل المستويات ويشمل جميع جوانب الحياة، يهدف لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة للجيل الحاضر والأجيال القادمة، ورغم أن مواضيعها ذات بعد عالمي وقد تكون الحلول بشأنها غير قابلة للتجزئة على المستوى المحلي. ولا تختلف أبعاد التنمية المحلية المستدامة ومجالات اهتماماتها عن التنمية المستدامة على المستوى العالمي، لكنها تحتاج لبعض الخصوصيات كاليقظة في اتخاذ القرارات المستدامة وضرورة التنسيق في اتخاذ القرارات وتنفيذها، حتى لا يكون هناك تعارض بين أهداف التنمية المحلية المستدامة وأهداف التنمية على المستوى الدولي والوطني.

ومن أهم السياسات الحديثة خلال العقود الثلاثة الأخير التي تبنت واقعا قائما للتقارب الجغرافي للأنشطة هي سياسة العناقيد، حيث يكون للجماعات المحلية وفق التجربة الفرنسية مكانة في مجلس إدارتها ودور في تنشيطها وترقيتها وتحفيز إقامة علاقات التقارب بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي.

ومن التجربة الفرنسية تبين أن أنشطة البحث والتطوير في العناقيد ورغم أنها تتجز انطلاقا من مبادرات تقوم بها المؤسسات الاقتصادية ومخابر البحث من منطلق تحقيق الريح لكن البعد المستدام أصبح ملازما لكل أنشطة المؤسسات، فنجد تنوعا في مواضيع مشاريع البحث والتطوير وتستجيب لأهداف التنمية المستدامة مثل تركيز المشاريع على الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية واكتشاف واستخدام جديد لموارد الطاقة المتجددة.

وبالنسبة لدور الجماعات المحلية في مشاريع البحث والتطوير في فرنسا فقد تعدى دورها من محفز على قيام هذه المشاريع وإبداء الرأي حول فعاليتها أو طرح فكرة حول مشروع بحث وتطوير كونها عضو في مجلس إدارة العقود إلى دور الممول لإنجاز هذه المشاريع التي يشترك في إنجازها العديد من الأطراف من مؤسسات كبيرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة ومخابر البحث والجامعات، وعليه مما سبق نوصي في دراستنا بما يلي:

- ترسيخ مبدأ التمكين الذي يعطي للجماعات المحلية دور أكبر ومركز على احتياجات المجتمع المحلي؛
- سياسة التنمية المحلية المستدامة تكون ضمن السياق العالمي والوطني؛
- سياسة التنمية المحلية المستدامة يجب أن تبنى على أسس تشاركية على المستوى المحلي والدولي؛
- تدخل الجماعات المحلية في مشاريع التنمية المحلية يجب أن يركز على الأنشطة التقليدية والمشاركة في أنشطة البحث والتطوير بهدف ترقيتها.

## 6. المراجع:

### 1.6 المراجع باللغة العربية:

1. العابد. لزهر وقرشي. محمد الصالح؛ ( 2015 )؛ أهمية العناقيد كسياسة حكومية لتفعيل أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة فرنسا"، ملتقى دولي حول: إدارة الابتكار في الأعمال (صفحة 5)، عمان: جامعة الزيتونة.
2. برناردين. أكيوي، ريتشارد. هيمغ، و وغيرد شوارتز؛ ( 2008 )، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، واشنطن: مطبوعات صندوق النقد الدولي.
3. دهان. محمد، و بوعتروس. عبد الحق؛ ( 15/14 أبريل 2008 )، متطلبات تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية. تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، (الصفحات 1-14). برج بوعريبيج.
4. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ (2006)، المدن المتنافسة في اقتصاد العالم. تاريخ الاسترداد 04 12, 2016، من <https://www.oecd.org/gov/37839991.pdf>
5. وزاد الداخلية المغربية. (2011). دليل التعاون والشراكة للجماعات المحلية. البوابة الوطنية للجماعات المحلية.

### 1.6 المراجع باللغة الأجنبية:

1. Asheim, B., Cooke, P., & Martin, R. (2006). The rise of the cluster concept in regional analysis and policy: a critical assessment. In B. Asheim, P. Cooke, & R. Martin, *Clusters and Regional development: Critical reflections and explorations* (pp. 1-29). London: Routledge.
2. Bellégo, C., & Dortet-Bernadet, V. (2013). La participation aux pôles de compétitivité: Quelle incidence sur les dépenses de R & D et l'activité des PME et ETI? Consulté le 12 10, 2014, sur [http://www.insee.fr/fr/publications-et-services/docs\\_doc\\_travail/G2013-06.pdf](http://www.insee.fr/fr/publications-et-services/docs_doc_travail/G2013-06.pdf)
3. Bouchard, M. J., Lévesque, B., & St-Pierre, J. (2005). Modèle québécois de développement et gouvernance: entre le partenariat et le néolibéralisme? Québec: Les Cahiers du CRISES.
4. CERCOOP F-C. (2006). Un jumelage: pourquoi et comment? Consulté le 12 25, 2016, sur <http://www.cercoop.org/IMG/pdf/Brochure.pdf>
5. Commissariat général au développement durable. (2010, Juin). L'Agenda 21 local, projet de société du 21ème siècle pour des villes et territoires durables. (d. I. Service de l'économie, Éd.) Récupéré sur <http://www.developpement-durable.gouv.fr/IMG/pdf/LPS57abc.pdf>
6. Deschênes, P. (2002). L'application d'une démarche de concertation: À un projet de développement territorial des collectivités du Bas-Saguenay Sud. Dans M. Tremblay, P.-A. Tremblay, & S. Tremblay, *développement local, économie sociale et démocratie* (pp. 151-165). Québec: presses D'université du Québec.
7. DGCIS. (2010). Les clusters canadiens : cartographie, enseignements, perspectives et opportunités pour les pôles de compétitivité français. Consulté le 15 10, 2016, sur [http://competitivite.gouv.fr/documents/commun/Documentation\\_poles/Comparaisons\\_internationales/Rapport%20cluster%20canadiens.pdf](http://competitivite.gouv.fr/documents/commun/Documentation_poles/Comparaisons_internationales/Rapport%20cluster%20canadiens.pdf)

8. EEDA and GCP. (2010). *Cleantech Strategy and Action Plan* . Retrieved 11 05, 2016
9. Fontan, J.-M., Klein, J.-L., & Tremblay, D.-G. (2002). *Lamobilisation des ressources: L'enjeu du développement local*. Dans M. Tremblay, P.-A. Tremblay, & S. Trambly, *Développement local, économie sociale et démocratie* (pp. 103-124). Québec: Presses de l'Université du Québec.
10. Gagnon, C. (2005). *Développement durable et viable: enjeux sociaux et scientifiques*. Dans D. Lafontaine, & J. Bruno, *Territoires et fonctions: Des politiques aux théories "les modèles de développement régionale et de gouvernance aux débat"* (Vol. Tome1, pp. 199-2016). Québec: GRIDEQ.
11. Greffe, X. (1984). *Territoires en France: les enjeux économiques de la décentralisation*. Paris: Économica.
12. Groupe Casino. (2016). *La Ville de Paris et le groupe Casino ont signé une charte de développement local pour l'emploi*. Consulté le 12 03, 2016, sur communiqué de presse: <https://www.groupe-casino.fr/fr/wp-content/uploads/sites/5/2016/02/19-02-2016-Signature-Charte-de-developpement-local-pour-lemploi-avec-la-Ville-de-Paris.pdf>
13. Guigue, J.-L. (1983). *Le développement local: espores & freins. Proceeding du colloque du Poitiers sur le thème du développement local*, 3.
14. MEEDDAT. (2013). *Guide méthodologique: Evaluation des impacts économiques, sociaux et environnementaux globaux des projets des pôles de compétitivité*. Consulté le 12 13, 2016, sur Les méthodologies d'instruction des projets par les ministères: [http://competitivite.gouv.fr/documents/commun/Financements/Appels\\_a\\_projet/developpement-durable.pdf](http://competitivite.gouv.fr/documents/commun/Financements/Appels_a_projet/developpement-durable.pdf)
15. Ninacs, W. A. (2002). *Le pouvoir de la participation au développement local*: Dans un contexte de mondialisation. Dans M. Trambly, P.-A. Trambly, & S. Trambly, *Développement local, économie sociale et démocratie*. Québec: Presses de l'Université du Québec.
16. ONU. (s.d). *Initiatives des collectivités locales à l'appui d'action 21: Domaine d'activité*. Consulté le 11 03, 2016, sur Nation unies: développement durable: <http://www.un.org/french/ga/special/sids/agenda21/action28.htm>
17. PIPSO. (2014). *Cluster Development & Management Manual*. New Zealand: Nelson.
18. Proulx, M.-U. (2002). *L'économie des territoires au Québec : aménagement, gestion, développement*. Québec: Presses de l'Université du Québec.
19. Sugden, R., Wei, P., & Wilson, J. R. (2002). *Clusters, governance and the development of local economies: a framework for case studies*. In C. Pitelis, R. Sugden, & J. R. Wilson, *Clusters and globalisation: The Development of Urban and Regional* (pp. 61-95). Massachusetts: Edward Elgar Publishing.
20. Tremblay, M., Tremblay, P.-A., & Tremblay, S. (2002). *Développement local, économie sociale et démocratie*. Québec: Presses de l'Université du Québec.
21. UNIDO. (2004). *Industrial clusters and poverty reduction: Towards a methodology for poverty and social impact assessment of cluster development initiatives*. Vienna.
22. World economic forum. (2014). *The Global Competitiveness Report 2014–2015*. Geneva: Full Data Edition.